المحاضرة ١١

اصل الحقوق والحريات

2-اصل الحقوق والحريات

ان الاعتقاد بوجود المجتمع لم يقلل من الايمان باهمية الفرد ضمن المجتمع وبوجود حقوق رصينة بالفرد والذي يتحتم على المجتمع حمايتها وصيانتها :

1-كتابات الفيلسوف جان لوك في مؤلفه الحكومة المدنية.

2-كتابات كروسيوش الهولندي وتلاميذه نفندروف وبورلاماكي عززت الاراء بوجود حقوق وحريات للفرد ملازمة له.

3-كتاب العقد الاجتماعي بدورها معززة للافكار المنادية بالحريات للانسان الفرد فافكار الفيلسوف جان جاك روسو حول العقد الاجتماعي وماتضمنته حول فكرة الارادة العامة كان لها الاثر الاكبر في صياغة المبادى, والافكار الجديدة في الثورة الفرنسية واعلان حقوق الانسان والمواطن لعام 1789 وساعدت على صياغة قواعد عامة للاخذ بها كقواعد جديدة لنظام تشكل في فرنسا بعد نجاح الثورة فيها.

3-الطبيعة الوضعية للحقوق والحريات العامة

اذا تم الاقرار بان الحريات العامة لايمكن دراستها الا من خلال القانون الوضعي فانه يجب الاعتراف بان عمل القانون الوضعي مرتبط بعدد من الاعتبار الاساسية لقيام تشريعات للحقوق والحريات العامة والتي هي:

أ- الاعتبارات الفلسفية للحق الوضعي

تسود المجتمعات قيم واعتبارات فلسفية غير متوافقة بالضرورة, فهناك نزعة فردية او نزعة جماعية عندما يتحدد الموقف من الحريات العامة للافراد.

والملاحظ ان القانون الوضعي يؤكد اعترافه بالحريات الفردية ففي خضم المذاهب الفلسفية التي سادت القرن العشرين كانت المفاهيم المتصارعة تضم المبادى والافكار الليبرالية من جهة والمبادى والافكار الشمولية من جهة اخرى وبتعبير اخر ان الحريات الفردية جاءت في اطار تغليب صفة الجماعية كحقوق وحريات للافراد في المجتمعات.

ب- الاعتبارات البنيوية للحق الوضعي

ان الدول قد تشهد اعتبارات مرحلية تجعل من توجهاتها احادية المنهج فيتم عندها التقليل من الحريات العامة ومثال ذلك ما شهدته فرنسا بعد الثورة من اوضاع غير مستقرة فقد ظهرت القوانين التي حدت من الحريات العامة وتعطيلها وعدم اعطاء المجال الحقيقي على جميع الاصعدة والمستويات في الوسط الاجتماعي مع عدم الاهتمام والمبالاة بقضايا الحريات الفردية لحين استقرار الاوضاع السياسية.

ت- الاعتبارات الاقتصادية والحريات العامة

تنشا الحريات وتترعرع مع تنامي المستوى الاقتصادي للمجتمع ومثال ذلك ماشهدته فرنسا قبل الثورة كانت قد شهدت رواج للافكار الاقتصادية من حرية التنقل وحرية العمل وقد عملت بعض الدول على تخطيط وتوجيه اقتصادياتها بغية الرفع من مستوى مجتمعاتها اقتصاديا على اعتبار ان اتساع الحريات الاقتصادية سوف يكون ذا مردود ايجابي.

الا ان الدول قد وجدت ان فسح المجال امام الحريات الاقتصادية قد يؤدي الى اتساع الهوة بين مكونات الشعب اضف الى ذلك ان تجمع راس لمال قد يؤدي شيأ فشيأ الى حصول حالات الاحتكار الاقتصادي لذلك لجاءت بعض الدول وحرصا على ضمان سريان الحريات الاقتصادية فيها الى تشريع قوانين مناهضة لتكريس حقيقة الكارتلات فيها للحد من من حالة الاحتكار الناشئة بفعل وجود شركات ومصالح اقتصادية ضخمة ومهيمن.

المصدر :

١- اياد طارق ، الحريات العامة ، ص ٢-٣.